



وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings

Conference Proceeding homepage: <http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS>



الآثار الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل الحد منها دراسة وصفية تحليلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2023)

إبراهيم علي الصغير الولي

قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، ليبيا

الكلمات المفتاحية:

أثار وأسباب ظاهرة الهجرة غير
الشرعية
الاقتصاد الليبي
الهجرة غير الشرعية
نظريات الهجرة غير الشرعية-

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعريف بالأسباب الاقتصادية والغير الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة عنها في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف هذه الظاهرة، وتحليل أسبابها والآثار الاقتصادية الناتجة عنها، وخلصت إلى أن في عام 2018 و 2023 شهد أعلى تدفقات للمهاجرين إلى ليبيا بلغ (787,326) و (704,142) مهاجراً على التوالي، هشاشة مؤسسات الدولة وعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني وكثرة الصراعات والحروب أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم حجم هذه الظاهرة، أثرت الهجرة غير الشرعية بشكل مباشر على المستوى الاقتصادي من خلال ارتفاع نسبة البطالة بلغت 19.60% في عام 2021 ثم إلى 19.32% عام 2022 ثم إلى 18.74% في عام 2023 بسبب أن المهاجرين يقبلون بالعمل في ميادين لا يقبل العمل فيها أبناء البلد تحت أي ظروف عمل غير مناسبة، كذلك انخفاض في الميزان الكلي للنشاط التجاري حيث بلغ (-16,364.8) و (-9,735.0) و (-11,147.0) مليون دينار عامي 2015 و 2016 و 2020، وكذلك تراجع العمل في القطاع الزراعي الذي يوفر 25% من احتياجات ليبيا الزراعية، ثم أوصت بتوحيد كافة الأجهزة الأمنية وتكثيف التعاون مع دول الجوار (المصدر) لمراقبة ومنع عمليات الهجرة غير الشرعية وكذلك محاربة شبكات التهريب لتشديد الإجراءات التي تحد من مجالات التسلل إلى ليبيا، كذلك وضع خطة اقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنفيذ تنمية مستدامة.

The Economic Impacts of Illegal Migration and Ways to Reduce It A Descriptive Study of the Libyan Economy during the Period (2011-2023)

Ibrahim Ali Saghir Alwali

Economics Department, College of Business Administration, Al-Jufra University, Libya

Keywords:

Effects and causes of the
phenomenon of illegal
immigration
Libyan economy
illegal immigration
theories of illegal immigration

ABSTRACT

The study aimed to identify the economic and non-economic causes of the phenomenon of illegal immigration, as well as to know the economic effects resulting from it in the Libyan economy during the study period. It also used the descriptive analytical approach by describing this phenomenon, analyzing its causes and the resulting economic effects. It concluded that in 2018 and 2023, Libya witnessed the highest flows of migrants, amounting to (787,326) and (704,142) migrants, respectively. The fragility of state institutions and the lack Political instability, insecurity, and the proliferation of conflicts and wars are among the most important reasons that led to the exacerbation of the size of this phenomenon. Illegal immigration directly affected the economic level through the rise in the unemployment rate, which reached 19.60% in 2021, then to 19.32% in 2022, and then to 18.74% in 2023, due to the fact that immigrants accept to work in fields in which the citizens of the country do not accept to work under any unsuitable working conditions. There was also a decrease in the overall balance of commercial activity, which amounted to (-16,364.8), (-9,735.0), and (-11,147.0) million dinars in 2015, 2016, and 2020, respectively. The decline in agricultural work, which provides 25% of Libya's agricultural needs, was also highlighted. It then recommended unifying all security agencies and intensifying cooperation with neighboring countries (the source countries) to monitor and prevent illegal immigration, as well as combating smuggling networks to

*Corresponding author:

E-mail addresses: ibrahimalwaly82@gmail.com

Article History: Received 28 February 2026 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

1- المدخل الأول: الإطار العام للدراسة (الخطة المنهجية) والدراسات**السابقة.****1-1 المقدمة:**

تُعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من القضايا التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي خاصةً في ظل التحولات الدولية والإقليمية التي زادت من تعقدها، وتُمثل تهديداً للعديد منها نظراً لأن الاضطرابات المترتبة على هذه الظاهرة سواء على الدول المصدرة أو المستقبل، كما تعتبر مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع، فضلاً عن كونها ظاهرة متعددة الأبعاد حيث يسهم فيها عوامل اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وسكانية.

تُعد أزمة الهجرة غير الشرعية من أبرز التحديات التي تواجه ليبيا في السنوات الأخيرة، تفاقمت هذه الأزمة نتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، مما جعلها نقطة عبور رئيسية لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، كما تحولت من مركز عبور إلى مركز استقرار لهم والباحثين عن فرص اقتصادية أو للمشاركة في الهجرة الموسمية، تحت وطأة عدم الاستقرار الذي يشهده بعض دول العالم، وغالباً ما يكونون في ظروف عمل ومعيشة غير مستقرة.

ضمن هذا الإطار، تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأسبابها، وتحليل آثارها الاقتصادية في الاقتصاد الليبي بهدف التوصل إلى السياسات والإجراءات المثلى للحد من آثارها السلبية، وهي دراسة وصفية تحليلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2023).

2-1 المشكلة البحثية:

تعتبر ليبيا ذات موقع استراتيجي هاماً كونها تطل على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك فإنها تمتلك موارد اقتصادية هائلة متعددة، تسمح لكافة المواطنين العيش بها في رفاهية، دون التفكير في اللجوء إلى الهجرة منها سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية.

تمثل انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا إحدى أهم المشكلات التي عجزت المؤسسات والهيئات القائمة عن مواجهة هذه الظاهرة لما لها من آثار اقتصادية على مختلف المستويات فيما يزيد من الأعباء المالية على الدولة من تقديم الخدمات الأساسية لهم وغيرها.

حيث يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في ليبيا يفوق (700) ألف بنسبة تصل إلى (30%) من إجمالي عدد السكان [1] فالوضع الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في جذب المهاجرين مهما كانت وضعيتهم فتحقيق معدلات تنمية عالية واستقرار في معدلات النمو الاقتصادي يعمل على زيادة الوظائف ورفع الأجور والمستوى المعيشي في العدين من البلدان.

عليه تُحاول إشكالية هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي:

ما هي الانعكاسات والآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية المترتبة على أداء الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2023)؟

3-1 فرضية الدراسة:

بالاستناد إلى مشكلة هذه الدراسة، تنطلق من فرضية مفادها:

أن الهجرة غير الشرعية (النظامية) لها آثار إيجابية وآثار سلبية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة الدراسة.

4-1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- التعرف على أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل الحدود الليبية وخصائصها.
- 2- التعرف بالأسباب الاقتصادية والغير الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الاقتصاد الليبي.
- 3- التعرف على الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2023).
- 4- التعرف على مواقع الخلل للآثار للهجرة غير الشرعية الأكثر سلبية تجاه الاقتصاد الليبي، ومحاولة تقديم اقتراحات وحلول (توصيات) للتخفيف من أثرها.

5-1 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة كونها تمثل محاولة لمناقشة قضية الهجرة غير الشرعية في ليبيا في إطار أثارها الاقتصادية، وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي، حيث إن أغلب الدراسات السابقة غطت الموضوع من نواحي اجتماعية وأمنية وصحية ولم تركز على البعد الاقتصادي.

6-1 منهج الدراسة:

تعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات والمعلومات والحقائق والتفاصيل حول الظاهرة محل الدراسة، لكي تتمكن من وصف هذه الظاهرة وهي الهجرة غير الشرعية، وتحليل أسبابها والآثار الاقتصادية الناتجة عنها، والوصول إلى استنتاجات بشأنها.

7-1 أدوات الدراسة:

من أهم الأدوات التي سوف يتم استخدامها من قبل الباحث في هذه الدراسة ما يلي:

- 1- المصادر الثانوية: يتم جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الدراسة من خلال الكتب والمراجع وكذلك المجلات والرسائل العلمية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وأيضاً التقارير التي تصدر عن الجهات الرسمية المحلية والدولية.
- 2- الاستنتاجات والقراءات الذاتية للباحث.
- 3- الجداول والرسومات والأشكال البيانية.

8-1 الدراسات السابقة:

- 1- دراسة [2] بعنوان: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)، تهدف إلى معرفة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، وما يترتب عليها من إخلال في المنظومة الأمنية، ومعرفة أهم المشاكل والتحديات التي تفرضها هذه الظاهرة على استمرار وأمن المجتمع الليبي، كما اعتمدت على المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل الكيفي للبيانات المتاحة، توصلت هذه الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية أثرت بشكل مباشر في واقع المجتمع الليبي اجتماعياً واقتصادياً، منها انتشار الجرائم بأنواعها السرقة، الخطف، القتل، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة خاصةً تجار البشر والمخدرات، ارتفاع معدلات البطالة بسبب توفر العمالة الرخيصة، وتدني قيمة العملة الوطنية، عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي، وارتفاع تكاليف مكافحة الهجرة.

2- دراسة [3] بعنوان: آثار الهجرة الغير الشرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، هدفت إلى تحليل الأسباب الحقيقية وراء تزايد الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى الجزائر، نتج عن ذلك أن الهجرة غير الشرعية تعتبر مسألة أمنية وسياسية لها بُعد إقليمي ودولي عابر للحدود تتحكم فيها عدة متغيرات تاريخية واقتصادية وسياسية، أيضاً البعد الاقتصادي والاجتماعي لم يعد هو الدافع الأساسي للهجرة بل أصبح السياسي والأمني والثقافي والحريات الفردية من الأسباب التي تدفع الأفارقة إلى الركوب أمواج الخطر بحثاً عن حياة أمنة وأفضل.

3- دراسة [4] بعنوان: الهجرة غير النظامية وتأثيرها على الاقتصاد الليبي- مدخل المكاسب والتكاليف، تناولت هذه الدراسة معرفة تقييم الأثر الاقتصادي للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي بالمفاضلة بين المكاسب والخسارة منها، توصلت إلى إن الهجرة غير النظامية من ناحية الفوائد تؤدي إلى توفير المرونة اللازمة للاقتصاد الليبي نتيجة تقديم بعض الفئات من العمالة منخفضة التكاليف خصوصاً في قطاع الزراعة والخدمات، ومن ناحية الخسائر تؤدي إلى زيادة الانفاق العام في مجالات الصحة والتعليم والأمن بدون أن تسهم في تغطية هذه التكاليف.

4- دراسة [5] بعنوان: الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي، تهدف إلى معرفة عوامل الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا وكذلك التعرف على أثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الليبي، توصلت إلى أن تزايد أعداد المهاجرين إلى ليبيا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 2018 إلى (670,920) مهاجر غير شرعي وأغلبهم محدود الدخل في بلدانهم وفي مستويات معيشية منخفضة، حدوث تغير في حجم السكان سواء اتجاه الزيادة المستمرة في مناطق أو مجتمعات المهجر أو في إحداث تغير ديموغرافي بمجتمعات العبور أو الأصل وما يترتب على ذلك من آثار على نظم الرعاية الصحية ومزاياها وعلى البرامج التعليمية وكذلك على حيوية الاقتصاد في المجتمعات التي تستقبل المهاجرين سواء كانت مجتمعات عبور أو وصول.

5- دراسة [6] بعنوان: الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية " قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر"، هدفت إلى معرفة الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية على مستوى المجتمع الدولي فيما يخص الأمن الانساني، وما مستوى تأثيرها على واقع تقلص سوق العمل في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن التشغيل هو عملية مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وأن الجزائر هي بلد مصدر للمهاجرين إلى أوروبا وبالتالي هي مسبب مباشر لتقلص سوق العمل في أوروبا وارتفاع نسبة البطالة، وكذلك تعتبر الجزائر مصدرة للأدغة وخريجي الجامعات والأطباء بالمقام الأول، مما يشكل خلل في ميزان التشغيل على مستوى الوطني، كما توصلت ضبط سوق الشغل بصفة خاصة على الحكومة الجزائرية، العمل على صياغة تشريعات ورسم سياسات تشغيل تتوافق وميزان العرض والطلب في سوق العمل.

6- دراسة [7]، بعنوان: تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال أفريقيا، تهدف إلى معرفة ما هي الهجرة غير الشرعية وأسباب تنامي هذه الظاهرة وأثارها على مستوى التنمية في المنطقة، اتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة شمال أفريقيا تعود إلى مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية ودوافع أخرى، لكن تنامي هذه الظاهرة وزيادة وتيرتها يرجع إلى العوامل ذات الطابع الاقتصادي بالأساس وخصوصاً ارتباط الظاهرة بإشكالية التنمية التي تتضح جلياً في تباين المستوى الاقتصادي بين

دول منطقة شمال أفريقيا والدول الأوروبية، وقلة فرص العمل وانخفاض أجور ومستويات المعيشة.

9-1: تقسيمات الدراسة.

المدخل الأول: الإطار العام للدراسة (الخطة المنهجية) والدراسات السابقة.

المدخل الثاني: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية - خصائصها

المدخل الثالث: التحليل الوصفي لانعكاسات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2023).

المدخل الرابع: النتائج والتوصيات (الحلول المقترحة).

2- المدخل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية- خصائصها.

1-2 ماهية الهجرة غير الشرعية، تعريفها.

يعتبر مصطلح الهجرة غير الشرعية كغيرها من المصطلحات من العلوم الاجتماعية، حيث تُعد معضلة تعاني منها الدول النامية والمقدمة على حد سواء فالأولى تعاني جراء ارتفاع نسبة المهاجرين واختراقهم للحدود بطريقة غير نظامية، في حين تعاني الثانية من كثرة الوافدين وما ينجم عن هذا الزواج من آفات، عُرِفَتْ بأنها تغير دائم من مكان الإقامة إلى مكان آخر من أجل البحث عن الاستقرار وتحسين جودة الحياة في ظل الظروف الصعبة من فقر وتهميش والظروف السياسية والأمنية [8] وعُرِفَتْ أيضاً بأن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقاً [9]، كما تعني خروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية باستخدام أوراق مزورة، أما الدولة المستقبلية للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها سواء كان الوافد قادمًا من بلده أو من دولة أخرى قاصداً الإقامة المستمرة أو المؤقتة، فمناطق التأثير وجوده على أراضيها دون موافقة مسبقة [10]، أو هو التسلل عبر الحدود (البرية - البحرية) لإقليم دولة من قبل فرد أو مجموعة من غير الطرق المحددة دون التقيد بالضوابط والشروط التي تفرضها كل دولة ما [11].

كما تُعرف الهجرة غير الشرعية بأنها وسيلة يتبعها الأشخاص للوصول إلى دولة معينة بطرق رسمية أو غير قانونية، أو بطرق سرية بخروج المواطن من دولته بشكل غير مشروع، سواء كان هذا الخروج من المنافذ المشروعة المخصصة للخروج من الدولة أو غير المشروعة [12].

أما تعريف المفوضية الأوروبية للهجرة غير الشرعية فهي ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات [13].

كما يُعرفها القانون الليبي بأنها كل من دخل أراضي ليبيا أو قام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى [14].

2-2 خصائص ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تعد أبرز خصائص ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الآتي:

1- تعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة عمدية مستمرة، من خلال قيامهم بإنشاء معاملات تجارية أي بعرض هذه الخدمات يقابلها طلب من الذين يرغبون بالهجرة.

2- أنها جريمة واقعة على الأشخاص وليس الأموال، فالأشخاص هم من يتعرض للخطر المحقق بعبورهم الحدود المغممة أو من يتعرضون للضيق أو تقتلهم الظروف الجوية والحيوانات المفترسة.

3- تمثل اعتداء على سيادة الدول وتنطوي على الجرائم من قبيل الاتجار بالبشر والمخدرات، أو تمكن الأشخاص الحاملين للأمراض المعدية من الانتقال من إقليم لآخر.

4- عملية منظمة وخطيرة جداً لما بلغت من سرعة ودقة بنقل الأشخاص بين عدة دول متعددة [15].

5- تعتبر الهجرة غير الشرعية سلوك منحرف يخالف القيم والمعايير التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع، مما يؤدي إلى بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذا السلوك.

6- أنها عملية الانتحار تحدث بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن ثقافة المجتمع، وتنتج نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي بحيث لا يجد المهاجر غير الشرعي من يساعده لحل مشاكله [16].

2-3 النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال إسنادها إلى بعض النظريات لصعوبة الإحاطة بعرض وتحليل جميع نظريات الهجرة من أهمها:

1- النظريات الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية الجيدة التي تساعد على ارتفاع وتحسين مستوى المعيشة والدخل في أي مجتمع عوامل جذب للمهاجرين بصفة عامة سواء كانوا شرعيين أو غير ذلك، كما تعتبر العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة الفرد عوامل طرد لأبناء ذلك المجتمع تدفعهم للهجرة نحو المجتمعات المتقدمة [17].

فسرت هذه النظرية ظاهرة الهجرة بعاملين هما: الوظيفة والعمل، وبعد (ارنست جورج رافنتساين) أول من أوضح عام 1858 في تفسير الهجرة في مقال له بعنوان (قوانين الهجرة) فمن خلال تحليله لبيانات تعداد السكان أوضح أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر بالأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية [18]. أما العالم (إيفرت لي) عام 1966 اتبع نهج رافنتساين مع بعض الاختلافات الطفيفة، وقد أعاد صياغة نظرية (رافنتساين) حيث أشار إلى وجود أربع عوامل أساسية تحدد الهجرة الدولية، يرتبط أول عاملين بالوضع في الدول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، والعوامل الأخرى تتعلق بالعوائق السياسية والشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلية للهجرة والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهل أو يعرقل الهجرة [19].

أما النظرية النيوكلاسيكية فقد وضع (توادور ميشيل) عام 1969 وضع الهجرة الدولية في إطار علاقة العرض والطلب للسوق، وأقام علاقة متبادلة بين تطور الهجرة والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل، ومن ثم يقترح على الدولة التي ليس لها قدر كاف من العمالة تسعى إلى جلب المزيد من العمالة لتقديم أجور مرتفعة تجذب المهاجرين القادمين من الدول التي لديها فائض في العمالة [20].

ويرى (ساسكيا ساسن) عام 1988 بأن الهجرة الدولية ظهرت كنتيجة للنظام

الرأسمالي وإن نماذج الهجرة وإن نماذج الهجرة تؤكد تقسيم العالم إلى دول المركز (الغنية) ودول المحيط (الفقيرة)، حيث يؤدي التطور الصناعي في الدول المتقدمة إلى ظهور مشاكل هيكلية في اقتصاد الدول النامية مما يدفعها إلى الهجرة [21].

2- نظرية الطرد والجذب:

تعد من أبرز النظريات المفسرة للهجرة التي حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسل والمستقبل للمهاجرين، وقد اعتبرت أن هذه النظرية على أنها مكونة من متغيرين مستقلين هما الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي تهاجر إليه الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان لآخر، وتتمثل عوامل الطرد في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى، ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوية المرتبطة بالفراغية أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها، أما عوامل الجذب تتمثل في الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض على تلبية الطلب على نوعية معينة من العمال [22].

تعتبر ليبيا عامل جذب للهجرة غير الشرعية، حيث إن الحدود الليبية الواسعة الصحراوية والبحرية التي تبلغ أكثر من ستة آلاف كيلو متر تعتبر عامل مساعد للهجرة لصعوبة مراقبتها، إضافة إلى إن المهاجر من جنوب الصحراء الكبرى قد يستقر في ليبيا، ويعمل لجمع المال للرحلة إلى أوروبا [23].

3- نظريات الشبكات ودوام الهجرة:

تفسر هذه النظرية من خلال تنامي هذه الظاهرة وديمومتها وذلك بناءً على روابط اجتماعية بين المهاجرين والمواطنين، وهذه الروابط تنشأ عنها علاقات أكبر بين دول المنشأ ودول المقصد حيث يفتح المهاجر فرصة الهجرة لجيرانه وأصدقائه ومحاولته مساعدتهم للحاق بهم.

كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراتها على التقليل من حدة التكاليف على المهاجرين المستقبليين، وكلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما انخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطوراً وترى هذه النظرية أن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً أكثر أهمية من رأس المال النقدي بالنسبة للمهاجر [24].

4- النظرية الاجتماعية:

يفسر التحليل الاجتماعي هذه الظاهرة بأنها ترتبط بمجموعة من العوامل منها الضغوط البيئية وما تسببه من مشاكل كتفكيك القواعد والروابط الاجتماعية، واختلال التوازن بين الوسائل والأهداف، ومن النظريات الاجتماعية نظرية التفكك الاجتماعي التي ترى أن أفراد المجتمع في حالة تفكك الاجتماعي يلجؤون إلى تبني فكرة الهجرة بصفة عامة للخروج من بيئتهم التي لم تعد في نظرهم قادرة على تحقيق طموحاتهم في الحياة.

كما تفيد نظرية التقليد بأن الأفراد يقلدون بعضهم في بعض الأعمال والاتجاهات كالجريمة مثلاً، فقد يهاجر الشخص بطريقة غير مشروعة نتيجة لتأثره بشخص آخر تمكن من الهجرة.

بينما تؤكد نظرية اللامعيارية بأن الهجرة تحدث نتيجة للظروف الاجتماعية التي يمر بها المجتمع بسبب التباين الاجتماعي، حيث تفترض أن الزيادة في عدد السكان تساهم في نقص وقلة الموارد في الدولة، وهو ما أدى إلى التخصص في العمل الذي أسهم في التغير الاجتماعي السريع داخل الكيانات البشرية [25].

3- المدخل الثالث: التحليل الوصفي لانعكاسات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2023).

3-1 واقع الهجرة غير الشرعية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2023).

لا يوجد شك في تدهور الوضع الأمني والاقتصادي الذي حصل في ليبيا عام 2011 بسبب النزاع المسلح مما تفاقم ظروف الإقامة الذي أدى إلى نزوح أعداد ضخمة من المهاجرين غير الشرعيين إلى البلدان المجاورة، واتجه معظمهم إلى بعض الدول ومنها تونس ومصر والنيجر والجزائر وتشاد وغيرها الذي بلغ عدد الأشخاص الذين تركوا البلاد ما يزيد عن 768,000 مهاجر [26]، ومع الانخفاض التدريجي لحدة النزاع الداخلي في البلاد بدايةً من عام 2012 عاد تدفق المهاجرين غير الشرعيين من أنحاء متفرقة من العالم وخصوصاً من أبناء الدول الأفريقية المجاورة عن طريق مناطق الجنوب الليبي، كما تعتبر ممراً رئيسياً للهجرة إلى الشمال الأوروبي عبر الصحراء والشواطئ الليبية، ومن بين تلك المناطق والمدن على سبيل المثال سبها ومرزق وغات والكفرة [27]، حيث وصول نحو 20,410 مهاجر متعدد الجنسيات في ذلك العام، منهم 42.5% سوداني الجنسية، 11.8% تشادي الجنسية، 16.3% نيجيري الجنسية، بينما بلغ في العام 2013 عدد المهاجرين 70,133 مهاجر غير شرعي، أما في عام 2014 تزايدت أعداد الوافدين المهاجرين غير الشرعيين حتى وصل العدد الذي شكل عبء على دول العبور والاستقبال إلى 137,631 مهاجر [28]، في حين بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين عام 2015 حوالي 214,325 مهاجر [29] ارتفع عدد المهاجرين بنسبة 55.7% عن عام 2014 أي بمقدار 76,694 مهاجر، وفي عام 2016 بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين حسب منظمة الدولية للهجرة 335,042 مهاجر، مما تؤكد هذه المنظمة وجود أسواق عبيد في ليبيا يُباع المهاجرين فيها رجالاً ونساءً من دول جنوب الصحراء الأفريقية بقيمة ما بين 200 و500 دولار، تتم بيعهم وشراهم في هذا السوق الواقع في مرآب ويديرة ليببون يساعدهم جنسيات أفريقية مختلفة يعملون لحساب الليبيين [30]، أما في عام 2017 بلغ عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا 416,556 مهاجر طبقاً لمصادر منظمة الهجرة، يمثلون منهم 60% من المهاجرين ينتمون إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء و 32% منهم بلدان الشمال الأفريقي ونحو 7% من بلدان آسيوية وشرق أوسطية [31]، في حين قُدرت عدد المهاجرين غير الشرعيين في عام 2018 حوالي (704,142) ألف مهاجر وصلوا إلى ليبيا من 40 دولة أفريقية للاستقرار المؤقت ثم مواصلةهم عبر البحر المتوسط إلى جنوب إيطاليا [32]، حيث تمثل أكثر نسبة من المهاجرين الشرعيين الوافدين 73% يقيمون في الغرب الليبي، يرجع ذلك إلى توفر العمل وتنوع النشاط الاقتصادي وسهولة الاتصال بوسطاء الهجرة غير الشرعية، بما يمكنهم من الحصول على المبالغ المطلوبة من قبل عصابات التهريب مقابل نقلهم إلى الدول الأوروبية عبر البحر بسبب قرب شواطئ المدن منها، أما نسبة تواجدهم في مدن الشرق الليبي بلغت ما يقارب 10%، ثم بلغت نسبة تواجدهم في مدن الجنوب الليبي حوالي 17% [33]، في حين بلغ عدد الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية عامي 2019 و 2020 ما يُقارب (636,426) و (574,146) مهاجر على التوالي [34]، أما في عام 2021 بلغ عدد المهاجرين (635,051) مهاجر وهي أعلى قليلاً من عدد المهاجرين المسجل في عام 2020، وفي عام 2022 ارتفع إجمالي المهاجرين

المقيمين في ليبيا بنسبة 9.34% عن عام 2021 بواقع (694,398) مهاجرًا ينحدر أكثر من 42 جنسية، حيث أن دولة النيجر والسودان وتشاد ونيجيريا أكثر الجنسيات تمثيلاً بين المهاجرين في ذلك العام [35]، في حين بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين في عام 2023 نحو (787,326) مهاجرًا من 43 دولة مختلفة، مما شهد هذا العام أعلى عدد من المهاجرين خلال فترة الدراسة، حيث تركزت غالبية المهاجرين في المنطقة الغربية التي تضم 58% من الإجمالي، يليها المنطقة الشرقية بنسبة 30%، والجنوب بنسبة 12%، ولوحظت زيادة في عدد المهاجرين بالمناطق الساحلية الشرقية والغربية وذلك للبحث عن فرص عمل أفضل في القطاعات الخدمية مثل البناء، التجارة والزراعة، مستفيدين من الاستقرار الأمني النسبي في بعض المناطق [36]، والدول التي يحمل المهاجرون جنسياتها هي السودان بنسبة 26% التي تتصدر قائمة جنسيات المهاجرين المقيمين في ليبيا في هذا العام، يليها النيجر بنسبة 24% ثم مصر 21%، ثم تشاد ونيجيريا بنسبة 10% و 4% على التوالي [37].

هذه الأعداد من المهاجرين غير الشرعيين لم تُول الاهتمام اللازم لحل هذه المشكلة، فالدولة المصدر (الأم) ترى في هجرتهم جزء من حمل قد أُزيح عن كاهلها من خلال هجرتهم وسعيهم لحياة أفضل، وكذلك في حال وصلوا إلى هدفهم فإن ذلك سيعود على الدول (الأم) بالعائد المادي من خلال الأموال التي يتم تحويلها من طرف المهاجرين غير الشرعيين، وإن كانت مبالغ ليس بالكبيرة لكنها تعتبر دعماً لاقتصادها.

أما من ناحية دولة العبور فإنها ترى فهم حمل ثقيل لتواجدهم في أراضيها لما يشكله من أعباء أمنية واقتصادية وإنسانية يتطلب العمل عليها [38]. ومن خلال ما تم التطرق إليه أعلاه الجدول (1) والرسم البياني (1) التاليين أدناه يوضح أعداد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا ومعدل النمو (%) خلال الفترة (2011-2023).

جدول (1) أعداد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا خلال الفترة (2011-2023)

السنة	عدد المهاجرين غير الشرعيين	معدل النمو (%)
2011	(-)	(-)
2012	20,410	-
2013	70,133	234.6
2014	137,631	96.2
2015	214,325	55.7
2016	335,042	99.8
2017	416,556	24.3
2018	704,142	69.0
2019	636,426	-9.6
2020	574,146	-9.7
2021	635,051	10.6
2022	694,398	9.3
2023	787,326	13.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

الأمم المتحدة، منظمة الهجرة الدولية – مصفوفة تتبع النزوح ليبيا، تقارير سنوية، أعداد مختلفة
(-) البيانات غير متوفرة

5- الفساد الإداري والمالي والاقتصادي المستشري في بعض الدول الأفريقية أدى إلى تعطيل مشروعات وجهود التنمية الاقتصادية فيها، باعتبارهم من عوامل وأسباب الاقتصادية قدوم المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا [41].

6- الكسب المادي السريع وارتفاع أجور العمالة في ليبيا مقارنةً ببلدان المهاجرين غير الشرعيين الأصلية، مما يجذب هؤلاء المهاجرين الذين يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم وأسرهم، حيث تتفاوت فرص العمل والكسب من دولة إلى أخرى، فتتحول بعض الدول إلى مناطق جذب للمهاجرين لما يتوفر بها من فرص عمل، بينما تتحول دول أخرى إلى مناطق طرد بسبب قلة الموارد المحلية في إشباع حاجات السكان وسوء الأحوال المعيشية.

7- توفر الخدمات المجانية وبأسعار منخفضة في ليبيا من رعاية صحية وتعليم والسكن والمواصلات وغيرها للمهاجرين غير الشرعيين الذين يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم [42].

8- الاستفادة من الفرص الاقتصادية باعتبار ليبيا دولة غنية بالثروات النفطية، مما يجذب العديد من المهاجرين غير الشرعيين الذين يبحثون عن فرص اقتصادية أفضل في مجالات التجارة، والصناعة، والخدمات، وغيرها.

9- التفاوت في مستوى المعيشة بين مجتمعات المصدر ومجتمعات دول العبور وهو بين مجتمع يمنح السعادة والرفاه لساكنيه وآخر يمنح البؤس واليأس.

10- النمو السكاني المضطرد في الدول الفقيرة وخاصة ذات الموارد المحدودة.

11- عدم اهتمام الدول والحكومات بمواطنيها مما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة والتفكير في موضوع الهجرة والبحث على موطن آخر لتحسين الوضع المادي.

12- تعتبر البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية كالفيضانات والبراكين والزلازل والمجاعة وانتشار الأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة، حيث إن كثير من الدول تتعرض لموجات من الجفاف، خاصةً في الدول الأفريقية التي تعاني من مشاكل مثل أثيوبيا والصومال وتشاد والسنغال الذي تسبب موقعها الجغرافي في إلحاق خسائر فادحة بالقطاع الزراعي وقدرت هذه الخسائر بـ 140 مليون دولار في عام 2000 [43].

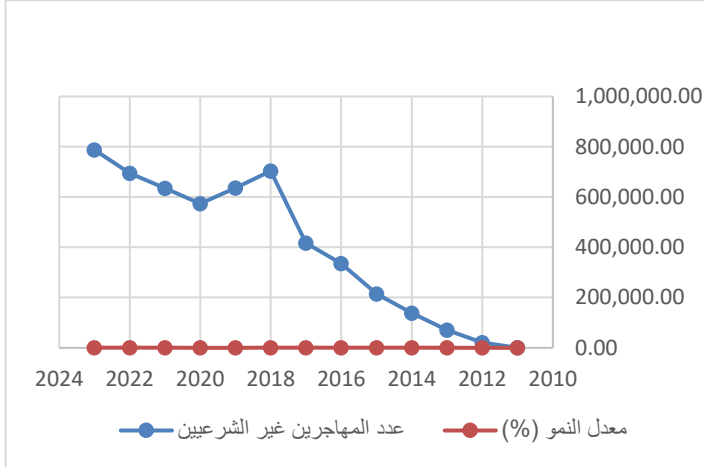
ثانياً: الأسباب غير الاقتصادية: تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- إن ليبيا بحكم موقعها الاستراتيجي على امتداد البحر المتوسط بطول (1770 كم) وتقاسمها أكثر من أربعة الألاف متر من الحدود البرية المتاخمة لدول الساحل والصحراء جعلها تشكل نقطة جذب وعبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين، حيث إنها تعتبر حلقة وصل بين عدد من الدول الإفريقية جنوباً وبين الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط شمالاً [44].

2- هشاشة مؤسسات الدولة وانحسار دورها في التعاطي بجدية مع ملف الهجرة غير الشرعية، ويتمثل ذلك في عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين على تسليهم ودخولهم إلى ليبيا عبر المنافذ غير القانونية، ذلك زاد من نسبة المقبلين على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا [45].

3- النزاعات والحروب الانقسامات السياسية التي أدت إلى حالة من الفوضى الأمنية والسياسية منذ عام 2011 جعلت من ليبيا بيئة خصبة للجماعات المسلحة وشبكات التهريب للمهاجرين غير الشرعية.

4- تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد ساهمت في زيادة أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين [46].



شكل 1: يوضح أعداد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا ومعدل النمو (%) خلال الفترة (2011-2023)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Excel) الأمم المتحدة، منظمة الهجرة الدولية - مصفوفة تتبع الزواج ليبيا، تقارير سنوية، أعداد مختلفة

2-3 أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الاقتصاد الليبي.

تختلف أسباب الهجرة غير الشرعية وتتقاطع بين ما هو اقتصادي وغير اقتصادي، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة الأخرى، عند التمعن في الأسباب التي تدفع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يأتي العامل الاقتصادي للمهاجر على رأس الأولويات.

في هذه الجزئية يُمكن تشخيص الأسباب وراء نشوء هذه الظاهرة، وذلك من خلال أن هناك مجموعتين من الأسباب وهي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية التي تدفع الأفراد الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا تكمن في الآتي:

1- تفشي ظاهرة البطالة والفقر فرص العمل أمام الشباب في دول العالم الثالث خاصةً الدول الإفريقية، حيث أغلبها تدهمها المصائب جراء الفقر والجهد، حيث يوجد ما لا يقل عن 60% من إجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء يقعون تحت خط الفقر، كما يقدر دخل الفرد الواحد فيها ما يقارب 32 دولار في الشهر الواحد [39]، حيث بينت بعض الدراسات أن نسبة 40% من المهاجرين في مراكز الإيواء في ليبيا تمثل أسباب قدومهم في سوء الأحوال المعيشية في بلادهم، ونسبة 64% من المهاجرين يعانون من البطالة وقلة العمل.

2- الرغبة في تحسين المستوى الاقتصادي للمهاجر أو الكسب المادي غير المشمول بضرائب كعامل رئيس يأتي سنوياً بالآلاف الأفراد الراغبين في العيش الكريم في ليبيا.

3- الدافع الاقتصادي هو الفاعل المحرك للهجرة غير الشرعية في ليبيا بحثاً عن فرص العمل، وبالمقارنة مع بلدان العبور الأخرى في شمال أفريقيا تشهد ليبيا رفاه اقتصادي من خلال تتوافر فيها العديد من هذه الفرص وسهولة الحصول عليه بدون مستندات رسمية في مجالات متعددة [40].

4- إن الصراعات والحروب الأهلية والمجاعات، وعدم الاستقرار الأمني تسبب في لجوء الآلاف هرباً من نيران الحروب بحثاً عن لقمة العيش في الكثير من المناطق في القارة الأفريقية مثلاً التي تحتوي على أكبر نسبة من اللاجئين بين قارات العالم.

- 4- تقوم الشبكات المختصة في ليبيا بتهريب المهاجرين غير الشرعيين باستغلالهم وإخضاعهم لظروف قاسية ومعاملة غير إنسانية خلال المدة اللازمة لإيصالهم إلى بلدان المهجر، مما يفقد هؤلاء المهاجرين الأموال التي دفعوها كأجرة لتهريبهم لأن التعامل يتم دائماً في الخفاء وبواسطة حلقات ووسطاء لا يعرفون بعضهم شخصياً.
- 5- تزايد نسبة البطالة تعد أهم أثر اقتصادي للهجرة غير الشرعية في ليبيا، حيث وصلت إلى 19.60% عام 2021 ثم إلى 19.32% في عام 2022 ثم إلى 18.74% في عام 2023 [52]، وذلك بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين الأمر الذي نتج عنه توافر للأيدي العاملة الرخيصة التي تؤثر في نسب التوظيف للأفراد الأصليين في البلاد وتنافس العمالة المحلية لتدني أجورها خصوصاً في (القطاعات منخفضة المهارة)، كما أن المهاجرين يقبلون بالعمل في ميادين لا يقبل العمل فيها أبناء البلد تحت أي ظروف عمل غير مناسبة [53].
- 6- أن المهاجر غير الشرعي يقوم بالتهرب من الدفع الضريبي للدولة الليبية مما يؤثر ذلك في الاقتصاد الوطني، كما أن صاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتنصل بدوره من عدد من الإجراءات تجعله يكسب أرباحاً طائلة على حساب المهاجرين فهو يتهرب من سداد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى، ويفقد الدولة لعائدات ضريبية مهمة [54].
- 7- إن خزانة الدولة الليبية تخسر كثيراً من مستحقات المهاجرين غير الشرعيين سواء كانت رسوم جمركية أو رسوم دخول لم يتم تحصيلها، حيث تقدر بملايين الدولارات لتذهب في جيوب عصابات التهريب التي استغلت الحدود الليبية لحساب الخاص، ولجهات أخرى من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش [55].
- 8- تتحمل الدولة الليبية أعباء وتكاليف اقتصادية باهظة كتبعات خاصة بالأعمال المرتبطة بالتهريب لمختلف أنواع السلع الأساسية والوقود وغيرها التي أصلاً مخصصة للمواطنين الليبيين التي تؤثر في الاقتصاد الوطني أمام ازدياد عدد المهاجرين غير الشرعيين، كذلك التعود على مظاهر الربح السريع والثراء الفاحش غير المشروع.
- 9- تعاني ليبيا من التدهور في قطاعات البنية التحتية من الكهرباء والطرق والمواصلات وكذلك المياه والصرف الصحي، يشكل ذلك هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين عبئاً على البنية التحتية للبلاد، مما يجعلها أن توفر كافة الخدمات والإقامة إذا ما تم احتجازهم في مراكز مخصصة.
- 10- أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين يستقرون في مهن الفلاحة والبناء والبيع في المحلات التجارية لفترة يجمعون فيها الأموال، ومن ثم تحويلها إلى العملة الصعبة (الدولار) للخارج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها في السوق السوداء الأمر الذي يؤدي بالإضرار على الاقتصاد الوطني [56].
- 11- انهيار قيمة الدينار الليبي (تدهور قيمة العملة) أما العملات الأجنبية الأخرى بعد أن كان الدولار الأمريكي يساوي حوالي (1.25) دينار ليبي عام 2013 أنهار في عام 2016 ليصل حوالي (6.5) دينار وفي عامي 2017 و2023 ما يقارب (7.91) و(6.18) دينار على التوالي في السوق السوداء [57]، وهو ما أدى إلى حدوث أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية يرافقه غلاء في أسعار المواد الأساسية، وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد.
- 12- ارتفاع في معدلات التضخم حيث وصلت إلى أعلى معدل 25.9% في عام 2016 [58]، والانخفاض في النشاط التجاري (الميزان الكلي) حيث بلغ
- 5- الفوضى والانفلات الأمني في ليبيا الأمر الذي انعكس على مجريات الهجرة غير الشرعية من خلال عدم قدرة السلطات الليبية السيطرة ومراقبة حدودها البحرية والبرية بشكل جيد الممتدة على مساحة واسعة والقريبة من الشواطئ الأوروبية والتي أصبحت ممراً ومنطقة عبور واستقطاب الآلاف من طالبي الهجرة إلى ليبيا والانتقال إلى أوروبا، وهذه الفوضى جعلتها بيئة خصبة للجماعات المسلحة وشبكات التهريب الخطيرة أدت إلى تعميق مشاكل البلاد [47].
- 6- يتصف جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بقلة إمكانيات المراقبة الالكترونية وغياب كوادر مدربين لمواجهة الهجرات غير الشرعية، وكذلك توفير الخدمات التي يتطلها مراكز الإيواء في ليبيا [48].
- 7- التمييز العرقي أو الديني والقبلي في أغلب الدول الأفريقية يشكل مجاًلاً للصراعات الداخلية بين القبائل والبحث عن الأمن والسلام من خلال الهجرة إلى أوروبا.
- 8- الفرار من الحروب والكوارث الذي يعاني منه الأفراد في بلدانهم الأصلية، مما يدفعهم إلى الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا للبحث عن الأمان.
- 9- النمو السكاني المضطرب غير المنظم التي تعيشها الدول الأفريقية دفع بالكثير من الأشخاص إلى البحث عن أعمال تقيمهم من حالة الفقر.
- 10- تتسم الدول المصدر للمهاجرين غير الشرعيين في معظمها بالحرمان أو الاضطهاد السياسي، وفقدان حرية التعبير والرأي والديمقراطية، وغياب حقوق الإنسان واحترام الحريات، تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية [49].
- 3-3 الآثار الاقتصادية المترتبة عن الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الليبي.**
- للحجرة غير الشرعية لها تداعيات اقتصادية سلبية وإيجابية متنوعة على الاقتصاد الليبي، حيث إن أي سلوك غير منظم يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار لدى أي دولة، لذلك عانت ليبيا من تدفق المهاجرين إليها بسبب الاضطرابات السياسية التي أدت إلى حالة من الفوضى الأمنية وارتفاع الفاتورة الاقتصادية لديها، وفيما يلي عرض هذه الآثار في الآتي:
- 1- تركز العمال المهاجرين في ليبيا ذو التعليم المنخفض (الأقل تعليمياً) في الوظائف اليدوية كعمال المزارعين، عمال بناء، سائقين، خدم منازل أو في دور الرعاية للأطفال وكبار السن على العكس من المواطنين المتعلمين.
- 2- الحصول على الخدمات الرعاية الاجتماعية وغيرها من المزايا التي يستهلكها المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في ليبيا، يشير إلى أنهم أكثر استخدام هذه المزايا من السكان الأصليين (أي الخدمات الرعاية الاجتماعية، نظام التعليم، قطاع الرعاية الصحية)، مما أرهقت كاهل الدولة الليبية من خلال صرفها من أموال لتوفير هذه المتطلبات للمهاجر غير الشرعي [50]، حيث ما تم تقديمه من خدمات الرعاية الصحية الأولية ما يقارب (158,460) مهاجر في عام 2022، وفي عام 2023 بلغ (163,477) مهاجر [51].
- 3- تعمل الهجرة غير الشرعية في ليبيا على تخفيف الكساد المحلي، حيث يساعد المهاجرين في استقرار الاقتصاد الوطني لأن رغبتهم في التحرك تساعد على إبطاء انخفاض الأجور في المناطق الراكدة وتساعد في زيادة النمو الاقتصادي في المناطق المزدهرة، بالإضافة إلى أن اندماج المهاجرين مع السكان الأصليين تساعد على تعزيز نمو الإنتاجية في أسواق العمل.

أدنى قيمة خلال فترة الدراسة إلى (-16,364.8) و (-9,735.0) و (-11,147.0) مليون دينار عامي 2015 و 2016 و 2020 على التوالي [59] أدى ذلك إلى التدهور في الحياة الاقتصادية نتيجة تدفق الهجرات غير الشرعية، وكذلك تراجع العمل في القطاع الزراعي الذي يوفر 25% من احتياجات ليبيا الزراعية، ليزداد اعتماد الدولة على الاستيراد لتغطية احتياجاتها [60].

13- تتكبد الدولة الليبية الكثير من المبالغ المالية في ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين بدءاً من القبض عليهم وحجزهم وإيوائهم وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية والتي تقدر بنحو (22) مركز إيواء منتشرة في عدد من المدن الليبية تأوي الآلاف المهاجرين والتي تتطلب توفير الخدمات الصحية والغذائية قبل ترحيلهم وكذلك مصاريف نقلهم والعودة بهم إلى ديارهم والتي تكبد الاقتصاد الليبي أموال طائلة.

14- المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمالة النظامية (المحلية) في ليبيا، حيث إن المهاجر غالباً ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به، مع القيام بعض المواطنين باحتواء أصحاب المهن والحرف من المهاجرين وعدم إدراك المواطن لخطورة القيام بالتستر واستخدام تلك الفئة، إذ أنه قد يكون بينهم مجموعات إجرامية أو مصابين بالأمراض المعدية [61].

تأسيساً لما سبق فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تكون آثارها بشكل تناوبي وتراكمي على مختلف الأطراف، لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي تشغل بال المجتمع الدولي بشكل متنام على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، وفي هذا المسار تبذل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين جهوداً مضنية للتنسيق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود للقضاء على هذه الظاهرة، والعمل على فهم أسباب الظاهرة قصد محاصرتها للحفاظ على الروابط الاستراتيجية لخلق ظروف مواتية لتحريك النشاط الاقتصادي ومضاعفة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة والمنسجمة مع مصالح الجميع.

4- النتائج والتوصيات (المقترحات والحلول)

4-1 النتائج: نستخلص مما تقدم مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- 1- على الرغم من عدم الاتفاق حول إيجاد تعريف موحد للهجرة غير الشرعية، فإن كل التعريفات تتفق على تجريم الهجرة غير الشرعية وتعدّها انتهاكاً لسيادة الدول دخولاً أو خروجاً بدون موافقة السلطات.
- 2- من خلال الخوض في معرفة واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، حيث شهد عام 2018 و 2023 أعلى تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إليها خلال فترة الدراسة حيث بلغ (787,326) و (704,142) مهاجراً من 43 دولة مختلفة، تركزت غالبيتهم في المنطقة الغربية بنسبة 73% و 58% على التوالي، يلهم المنطقة الشرقية بنسبة 30%، والجنوب بنسبة 12%، ولوحظت أن الزيادة في عدد المهاجرين بالمناطق الساحلية الشرقية والغربية يرجع ذلك إلى توفر العمل وتنوع النشاط الاقتصادي وسهولة الاتصال بوسطاء الهجرة غير الشرعية.
- 3- هشاشة مؤسسات الدولة وعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني وكثرة الصراعات والحروب أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال عدم قدرة السلطات الليبية السيطرة ومراقبة

حدودها، والتي أصبحت ممراً ومنطقة عبور واستقطاب الآلاف من طالبي الهجرة إلى ليبيا والانتقال إلى أوروبا، مما جعلتها بيئة خصبة للجماعات المسلحة وشبكات التهريب الخطيرة أدت إلى تعميق مشاكل البلاد.

4- الفساد الإداري والمالي والاقتصادي المستشري في بعض الدول الأفريقية، وكذلك الكسب المادي السريع وارتفاع أجور العمالة، وتوفير الخدمات المجانية وبأسعار منخفضة، جعلت من الأسباب الاقتصادية لحدوث المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا.

5- تشير المعطيات المتاحة إلى أن الهجرة غير الشرعية أثرت بشكل مباشر على المستوى الاقتصادي في ليبيا من خلال:

- أ- ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت 19.60% في عام 2021 ثم إلى 19.32% عام 2022 ثم إلى 18.74% في عام 2023، وذلك بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين الأمر الذي نتج عنه توافر للأيدي العاملة الرخيصة التي تؤثر في نسب التوظيف للأفراد الأصليين في البلاد وتنافس العمالة المحلية، كما أن المهاجرين يقبلون بالعمل في ميادين لا يقبل العمل فيها أبناء البلد تحت أي ظروف عمل غير مناسبة.
- ب- الحصول على الخدمات الرعاية الاجتماعية من قبل هؤلاء المهاجرين أكثر استخدام من السكان الأصليين (أي الخدمات الرعاية الاجتماعية، نظام التعليم، قطاع الرعاية الصحية)، مما أرهقت كاهل الدولة الليبية من خلال صرف الأموال لتوفير هذه المتطلبات، حيث ما تم تقديمه من هذه الخدمات ما يقارب (158,460) مهاجر في عام 2022، وفي عام 2023 بلغ (163,477) مهاجر.

ج- إن خزانة الدولة الليبية تخسر كثيراً من مستحقات المهاجرين غير الشرعيين سواء كانت رسوم جمركية أو رسوم دخول لم يتم تحصيلها، حيث تقدر بملايين الدولارات لتذهب في جيوب عصابات التهريب التي استغلت الحدود لحساب الخاص، ولجهات أخرى من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش.

د- أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين يعملون في مهن الفلاحة والبناء والبيع في المحلات التجارية لفترة يجمعون فيها الأموال، ومن ثم تحويلها إلى العملة الصعبة (الدولار) للخارج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها في السوق السوداء الأمر الذي يؤدي بالإضرار على الاقتصاد الوطني.

هـ- التهريب من سداد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى من قبل المهاجرين مما يفقد الدولة لعائدات ضريبية التي تعود على الاقتصاد الليبي.

و- تدهور قيمة العملة المحلية أما العملات الأجنبية الأخرى بعد أن كان الدولار الأمريكي يساوي حوالي (1.25) دينار عام 2013 انخفض إلى (6.5) دينار في عام 2016 وفي عامي 2017 و 2023 ما يقارب (7.91) و (6.18) دينار على التوالي في السوق السوداء، وهو ما أدى إلى حدوث أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية يرافقها غلاء في أسعار المواد الأساسية، وتراجع المخزون الاستراتيجي.

ز- ارتفاع في معدل التضخم بلغ أعلى معدل له في عام 2016 حوالي 25.9% يقابله انخفاض في الميزان الكلي حيث بلغ (-16,364.8) و (-9,735.0) و (-11,147.0) مليون دينار عامي 2015 و 2016 و 2020 على التوالي، أدى إلى التدهور في الحياة الاقتصادية نتيجة تدفق الهجرات غير الشرعية،

وكذلك تراجع العمل في القطاع الزراعي الذي يوفر 25% من احتياجات ليبيا الزراعية.

4-2 التوصيات (مقترحات والحلول)

بالاعتماد ما تم الحصول عليه من استنتاجات فقد أوصى الباحث ما يلي:

- 1- وضع استراتيجيات وآليات لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية متعددة ومتطورة تتلاءم مع حجم وطبيعة الظاهرة وانعكاساتها وتأثيرها في الأوضاع الاقتصادية في ليبيا.
- 2- ضرورة الضغط على الدول المتقدمة (دول المقصد) باعتبارهم دول متضررة بالتعاون مع الدول المصدرة لأفواج الهجرة من خلال المشاركة في تنفيذ مشاريع اقتصادية وزراعية في الدول المصدرة للمهاجرين والعمل على إعادة تأهيل المهاجرين غير الشرعيين ومساعدتهم وحتمهم على إقامة مشاريع اقتصادية ونتاجية صغيرة في بلدانهم.
- 3- توحيد كافة الأجهزة الأمنية وتكثيف التعاون والتنسيق مع دول الجوار سواء المصدر أو دول العبور أو دول الاستقبال لمراقبة ومنع عمليات الهجرة غير الشرعية وكذلك محاربة شبكات التهريب والمنظمات الإجرامية، وتسخير الإمكانات المادية والبشرية لتشديد الإجراءات التي تحد من مجالات التسلسل إلى ليبيا.
- 4- وضع خطة اقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنفيذ تنمية مستدامة.
- 5- الاهتمام بمناطق الجنوب الليبي وخلق حوافز تشجع على استقرار أبناء هذه المناطق، وخلق مناشط اقتصادية ومراكز تجارية حديثة ذات فعالية تساعد على التواصل الاقتصادي والتبادل التجاري بين دولة ليبيا ودول الجوار الإفريقي.
- 6- إيجاد إرادة سياسية لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها أزمة اقتصادية، والعمل على صياغة حلول بعيدة المدى لها، وارساء معالم التعاون والتشاور.
- 7- تقوية الاتصال والحوار والشراكة والتفاهم ما بين كل القوى الفاعلة وطنياً ودولياً وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير الشرعية في إطار يحترم كرامة الانسان وعلى حقوقه المشروعة.

قائمة المراجع

- 1- الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، تقرير 2023، ص 5.
- 2- شبيك، سعاد فرج علي (2023)، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد 55، 2023.
- 3- زهر بوراضي ومحمد بوعلي (2021)، أثار الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01.
- 4- إمعرف، سعاد عياش علي، إشكال، غزالة أحمد محمد (2019)، الهجرة غير النظامية وتأثيرها على الاقتصاد الليبي- مدخل المكاسب والتكاليف دراسة مقارنة، المؤتمر الدولي للدراسات الاقتصادية والسياسية، (الهجرة غير الشرعية- التداعيات وسبل المواجهة - سرت - ليبيا/ 18 ديسمبر 2019، كلية الاقتصاد، جامعة سرت).

- 5- المفترش، علي عبد الله محمد (2019)، الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي، مجلة علوم التربية- العدد الثالث - ديسمبر 2019، الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس، طرابلس، ليبيا.
- 6- دواحي، محمد حسان، سنوسي، محمد (2018)، الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية " قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر"، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد الخامس- جانفي 2018، الجزائر.
- 7- بن قيطه، مراد وآخرون (2017)، تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال أفريقيا، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، دفاتر المتوسط، الجزائر.
- 8- بوراضي وبوعلي، مرجع سبق ذكره، 2021، ص 261.
- 9- الساعدي، صباح عمر خليفة، السماع، حليلة زهر محمد (2019)، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها (ليبيا نموذجاً) 2011-2017، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، بعنوان/ الهجرة غير الشرعية- التداعيات وسبل المواجهة - سرت - ليبيا/ 18 ديسمبر 2019، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ص 23.
- 10- بوراضي وبوعلي، مرجع سبق ذكره، ص 262.
- 11- السائح أحمد محمد، محمد علي القذافي (2021)، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات بين دول حوض المتوسط (عبء الايواء ومخاطر الإبحار 2015-2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد الرابع، العدد الأول، ص 251.
- 12- السيد، وليد عبد العال محمد (2024)، أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي، المركز الديمقراطي العربي، منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=100079>، تاريخ الزيارة 2025/03/10، الساعة 02:57 صباحاً ص 10.
- 13- دواحي، سنوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161.
- 14- المفترش، مرجع سبق ذكره، ص 86.
- 15- الزبود، محمود عبد الكريم، نايف محمد حسين الزبود (2021)، دراسة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية (المفهوم، الخصائص، الدوافع، المواجهة القانونية الدولية) مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد (04)، العدد (07)، جوان 2021، ص 137.
- 16- حورية، هشماوي (2020)، الليات الدولية والوطنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 02، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، ص 12.
- 17- المصراي، عبد الله أحمد (2014)، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي، دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين لمركز قنفودة، بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (3)، العدد (59)، الرياض، السعودية، ص 41.
- 18- فطوم، بلقي (2022)، الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد (5)، العدد (1) جانفي 2022، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 417.
- 19- بن مالك، محمد الحسن، هداحي، حمزة (2018)، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسات الأوروبية، مجلة الميزان، العدد الثالث/ أكتوبر،

- 37- أرقام وإحصائيات.. تكشف معدلات الهجرة في ليبيا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://atlibya.com/2940.html>، تاريخ الزيارة 2025/03/03م، الساعة 18:27 مساءً.
- 38- السائح والقذافي، مرجع سبق ذكره، ص 255.
- 39- عُمر، علي مصباح علي (2022)، الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا، مجلة الأستاذ، خريف 2022، العدد 23، نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي، جامعة طرابلس، ص ص 228 - 230.
- 40- إمعرف وأشكال، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.
- 41- عُمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 228-230.
- 42- المفترش، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- 43- أبو خشيم وآخرون (2014)، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا (المقترحات والحلول)، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد (4)، العدد (7)، يوليو، ص ص 82-83.
- 44- مرجع سبق ذكره، ص 81.
- 45- الرشد، سعد الزروق، درباله، إمعرف المبروك (2021)، إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية/ دراسة في ضوء العلاقات الليبية الإيطالية للحد من إشكالياتها، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، 5 يناير، ص 215.
- 46- شبيك، مرجع سبق ذكره، ص 131.
- 47- موسى، أحمد عبيد عمر (2020)، الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (1)، العدد (5)، نوفمبر، ص 103.
- 48- الأمم المتحدة، منظمة الهجرة الدولية، تقرير 2018، ص ص 15-16، <https://bit.ly/2E5hND7>.
- 49- الساعدي والسلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.
- 50- معرف وأشكال، سبق ذكره، ص 6.
- 51- الأمم المتحدة، منظمة الهجرة الدولية، تقرير 2023، ص 46.
- 52- البنك الدولي، التقرير السنوي 2023: <https://www.albankaldawli.org>، ص 2.
- 53- المفترش، مرجع سبق ذكره، ص 97.
- 54- الحوات، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- 55- عُمر، مرجع سبق ذكره، ص 234.
- 56- شبيك، سبق ذكره، ص ص 135-136.
- 57- المبروك وآخرون، السوق الموازية للنقد الأجنبي - الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، 4/ نوفمبر 2021، ص 37.
- 58- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية 2021، ص 57.
- 59- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2023، ص 65.
- 60- العاتي، أبو حجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.
- 61- الفيتوري صالح السطحي (2019)، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر " دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، (الهجرة
- معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة، الجزائر، ص 4.
- 20- المركز الديمقراطي العربي، الهجرة غير الشرعية: مشكلة تؤرق المجتمع الدولي، القاهرة، مصر، 2009، ص 14.
- 21- الزايدي، خليفة صالح اللافي (ب ن)، الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقهاء الإسلاميين/ دراسة حالة ليبيا خلال الفترة (2013-2018) منشورة على الموقع الإلكتروني: www.dspace.univ-ouargla.dz، تاريخ الزيارة، 2025/02/29، الساعة 11:03 صباحاً.
- 22- فطوم، مرجع سبق ذكره، ص 419.
- 23- الحوات، علي (2007)، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات، الجامعة المغربية، طرابلس، ليبيا، ص 16.
- 24- نبار، ربيعة (2023)، الهجرة الغير الشرعية- الأسباب والانعكاسات، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (14)، العدد (01)، جانفي، ص 378.
- 25- الزايدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.
- 26- الساعدي، السماع، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.
- 27- عُمر، موسى أحمد عبيد (2020)، الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (1)، العدد (5)، نوفمبر، ص 227.
- 28- الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، ص 18.
- 29- الأمم المتحدة، منظمة الهجرة الدولية، تقرير 2016، ص 11.
- 30- العاتي، رجب عمر، أبو حجر، عصام عبد السلام (2020)، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القربولي، المجلد الأول، العدد (2)، أكتوبر 2020، ص ص 129-130.
- 31- الأمم المتحدة، منظمة الهجرة الدولية للهجرة، التقرير السنوي، 2017، ص 75.
- 32- حسين، أحمد قاسم (2018)، تقييم حالة (ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 2.
- 33- الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، التقرير السنوي 2018، ص ص 36-37.
- 34- الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة تقرير 2020، ص ص 6-7.
- 35- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: ارتفاع إجمالي المهاجرين المقيمين في ليبيا مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=276974>، تاريخ الزيارة 2025/02/10م، الساعة 12:29 ظهراً.
- 36- الهجرة الدولية تكشف عن عدد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://nan.media>، تاريخ الزيارة 2025/03/01، الساعة 12:17 صباحاً.

غير الشرعية- التداعيات وسبل المواجهة - سرت - ليبيا/18

ديسمبر 2019، كلية الاقتصاد، جامعة سرت)، ص 187.